

الجمعية العامة للأمم المتحدة

General Assembly of the United Nations

الجمعية العامة هي الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول وتقرير السياسة العامة في الأمم المتحدة. وهي تتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددهم (١٩٣) دولة. وتشكل الجمعية العامة منتدى فريدا متعدد الأطراف تجري فيه مناقشة جميع القضايا الدولية المشمولة بالميثاق. وتتعقد الجمعية العامة سنويا في دورة عادية مكثفة، تمتد من أيلول/سبتمبر حتى كانون الأول/ديسمبر، ثم تجتمع بعد ذلك حسب الاقتضاء.

أنشئت الجمعية العامة في عام ١٩٤٥ بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتحتل موقعا مركزيا بصفتها جهاز الأمم المتحدة التمثيلي الرئيس للتداول وصنع السياسة العامة، ومنتدى للمناقشات متعددة الأطراف لكامل الطيف المتنوع للقضايا الدولية التي يشملها الميثاق. وهي تقوم بدور مهم في عملية وضع المعايير وتدوين القانون الدولي.

وظائف الجمعية العامة وسلطاتها

طبقا لميثاق الأمم المتحدة، يجوز للجمعية العامة القيام بما يلي:

- أن تتظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح، وأن تقدم توصيات بصدد هذه المبادئ؛
- أن تناقش أي مسألة تكون لها صلة بحفظ السلام والأمن الدوليين وأن تقدم توصيات بشأنها، إلا إذا كان مجلس الأمن يناقش نزاعا أو وضعاً يتعلق بتلك المسألة.
- أن تناقش، مع انطباق الاستثناء ذاته، أي مسائل تدرج ضمن نطاق الميثاق أو تؤثر على وظائف وسلطات جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، وأن تقدم توصيات بشأن تلك المسائل؛

- أن تشرع في إجراء دراسات وأن تضع توصيات لتعزيز التعاون السياسي الدولي وتطوير وتدوين القانون الدولي وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والتعليمية والصحية؛
- أن تقدم توصيات لتسوية أي وضع قد يعكر صفو العلاقات الودية بين الدول تسوية سلمية؛
- أن تتلقى تقارير من مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى وأن تنتظر فيها؛
- أن تنتظر في ميزانية الأمم المتحدة وتوافق عليها وتقرر الأنصبة المالية المقررة على الدول الأعضاء؛
- أن تنتخب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وفي مجالس الأمم المتحدة وأجهزتها الأخرى وأن تعين الأمين العام بناء على توصية من مجلس الأمن.

ويجوز للجمعية العامة أيضا، عملا بقرارها المعنون "متحدون من أجل السلام" المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ (القرار ٣٧٧ (د - ٥)) ، أن تتخذ إجراءات، إذا لم يتمكن مجلس الأمن من التصرف بسبب تصويت سلبي من جانب عضو دائم، في حالة ما إذا بدا أن هناك تهديدا للسلام أو خرقا للسلام أو أن هناك عملا من أعمال العدوان. وعندئذ يمكن للجمعية أن تنتظر في المسألة على الفور من أجل إصدار توصيات إلى الأعضاء باتخاذ تدابير جماعية لصون أو إعادة السلام والأمن الدوليين .

ومع أن سلطة الجمعية العامة تقتصر على إصدار توصيات غير ملزمة إلى الدول بشأن القضايا الدولية التي تتدرج ضمن نطاق اختصاصها، فقد اتخذت الجمعية العامة مع ذلك إجراءات - سياسية واقتصادية وإنسانية واجتماعية وقانونية أثرت على حياة ملايين من البشر في جميع أرجاء العالم. والإعلان التاريخي بشأن الألفية الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠، والوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ يعبران عن التزام الدول الأعضاء ببلوغ أهداف محددة لتحقيق السلام والأمن ونزع السلاح جنبا إلى جنب مع التنمية والقضاء على الفقر، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون وحماية بيئتنا المشتركة، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وتعزيز الأمم المتحدة.

لكل دولة عضو صوت واحد في الجمعية العامة. وتلزم في التصويت على قضايا هامة محددة، مثل التوصيات المتعلقة بالسلام والأمن وانتخاب أعضاء مجلس الأمن، موافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء، أما المسائل الأخرى فتقرر بأغلبية بسيطة.

وفي السنوات الأخيرة بُذلت جهود خاصة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا، بدلا من البت فيها بتصويت رسمي، وذلك تعزيزا لتأييد قرارات الجمعية. ولرئيس الجمعية العامة، بعد التشاور مع الوفود والتوصل إلى اتفاق معها، أن يقترح اعتماد قرار بدون تصويت.

اللجان الرئيسية الست للجمعية العامة

- لجنة نزع السلاح والأمن الدولي (اللجنة الأولى)، وهي تختص بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة.
- اللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية)، وتُعنى بالمسائل الاقتصادية.
- اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية (اللجنة الثالثة)، وتتناول المسائل الاجتماعية والإنسانية.
- لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، وتتناول مجموعة متنوعة من الموضوعات السياسية التي لا تتناولها اللجنة الأولى كما تتناول إنهاء الاستعمار.
- لجنة الشؤون الإدارية وشؤون الميزانية (اللجنة الخامسة)، وتتناول المسائل المتصلة بإدارة الأمم المتحدة وميزانياتها.
- اللجنة القانونية (اللجنة السادسة)، وتتناول المسائل القانونية الدولية.